1082

جلالة الملك يسلم للسيد ابراهيم فرج ظهير تعيينه حاجباً ملكياً

الحمد لله   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

(الطابع الملكي الكبير بداخل دائرته)

(فالله خير حفظا وهو أرحم الراحمين)

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن)

(الله وليه 1380)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره، أننا بناء على الفصل 30 من الدستور عينا خديمنا الأرضى السيد ابراهيم فرج حاجبا بأعتابنا الشريفة وسدتنا العالية، وأسندنا إليه الاضطلاع بمهام هذه الخطة، وأسنينا مكانه الى هذه المرتبة اعتبارا لكفايته، وتقديرا لحنكته وخبرته، وتنويها بجده وكده، وإشادة بإخلاصه لشخصنا وعرشنا، وحسن قيامه بالأعمال الكثيرة التي مارسها فيما تقلد فيه من مناصب، ونهض به على الوجه الأمثل من أعباء، مقتفيا في ذلك آثار آبائه الذين بذلوا أحسن الجهود، وادوا أجل الخدمات امتثالا لأوامر أسلافنا المقدسين رضوان الله عليهم، وتمسكا بالوفاء والاخلاص للملك العلوي المجيد.

فنأمره أن يتولى بموجب ظهيرنا الشريف هذا ما تقلده من أعمال الحجابة، ونعهد إليه من وظائفها بالحزم العادل والتدبير السليم، كما نأمره أن يسير في اضطلاعه بالمهام الموكولة إليه وفي تصرفه في الشؤون الراجعة الى نظره، ملتزما بالحدود المرسومة للخطة، ومعتمدا على ما أقرته تقاليدنا المرعية وجرت به في هذا المضمار عادتنا وعادة معظم أسلافنا المنعمين.

وليعلم أن خطة الحجابة وإن ظهرت في أحقاب متتابعة من تاريخنا وكان لصاحبها في بعض الأحيان نفوذ واسع، فإنها استقرت على وجه العموم منذ أن أظلت ظلال دولتنا أرجاء هذه المملكة على وضع جلي واضح المعالم، وانتهت الى مجموعة من أعمال إشراف وتسيير يمارسها الحاجب في حل ملك البلاد وترحاله وفق ما يؤمر به ويوجه إليه، فليست الحجابة حائلا يحول بين الراعي ورعيته، ولا حاجزا يمتنع معه الاتصال الذي سار على سننه الأسلاف والأخلاف من الملوك وأفراد الشعب حتى أصبح في بلادنا ظاهرة حضارية مرموقة، بل هي خطة توجب مزاولتها الحكيمة الرشيدة تيسير أسباب هذا الاتصال، والابقاء على الرابطة التاريخية الوثيقة الواصلة بين الملك والشعب.

ولما بين مهام الحجابة التي نكلها الى خديمنا الأرضى، والمهام التي يقوم بها الآن في تسيير مصالح قصورنا الملكية من صلات تماثل وقرابة، وللثقة الكاملة التي أحظيناه بشرفها، فقد اقتضى نظرنا الموفق السديد أن يحتفظ



بممارسة أعماله الحالية الى جانب أعماله الجديدة.

أعانه الله ورعاه، ووفقه وسدد خطاه، والسلام.

وحرر بالقصر الملكي بمراكش في يوم الأربعاء 7 جمادى الأولى عام 1402 هـ الموافق 3 مارس 1982 م.